

Distr.: General  
19 February 2008  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨  
(٢٠٠٣) (انظر المرفق). وهذا التقرير، الذي اعتمده اللجنة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨،  
يتضمن عرضاً لأنشطة اللجنة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٧، وهو مقدم وفقاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥  
(S/1995/234).

(توقيع) ميشيل كافاندو  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)



## التقرير السنوي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣)

- ١ - يغطي هذا التقرير الذي أعدته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
- ٢ - وشمل تقرير اللجنة السابق، المقدم إلى مجلس الأمن في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/51)، الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٣ - وقد تولى نانا ايفاه ابنتنغ (غانا) منصب رئيس اللجنة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٧، في حين تولى ليزلي كوجو كريستيان (غانا) منصب الرئيس خلال الأشهر السبعة الأخيرة من عام ٢٠٠٧؛ وتولى وفد بلجيكا منصب نائب رئيس اللجنة لكامل الفترة المشمولة بالتقرير (انظر S/2007/20 و S/2007/461).
- ٤ - وأنشئت اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لكي تواصل، وفقاً للفقرتين ١٩ و ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، تحديد أسماء الأفراد والكيانات الذين ينبغي تجميد أموالهم وغيرها من أصولهم المالية ومواردهم الاقتصادية وتحويلها إلى صندوق التنمية للعراق. ووفقاً للفقرة ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، تنطبق عملية التجميد والتحويل على الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية للأفراد والكيانات المرتبطتين بالنظام العراقي السابق، أي الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي تم إخراجها من العراق أو التي اكتسبها صدام حسين أو غيره من كبار المسؤولين التابعين للنظام العراقي السابق وأفراد أسرهم المباشرين، بما في ذلك الكيانات التي يمتلكها أو يسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة أولئك الأفراد أو أشخاص يتصرفون بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم؛ فضلاً عن الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية لحكومة العراق السابقة أو للهيئات الحكومية أو الشركات أو الوكالات التابعة لها والموجودة خارج العراق.
- ٥ - ورغم أن اللجنة لم تعقد أي اجتماعات في عام ٢٠٠٧، فإن أعضائها نظروا في العديد من القضايا التي عرضت عليهم. ونظرت اللجنة على وجه الخصوص في رسائل واردة من العراق وبلدان أخرى تتضمن طلبات بوضع أسماء خمسة أفراد على القائمة ورفع أسماء ثلاثة آخرين. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن اللجنة قد توصلت إلى قرار بشأن تلك الطلبات، ولا تزال قيد نظر اللجنة.

- ٦ - ونظرت اللجنة أيضا في بعض الرسائل الواردة من العراق والتي التمسست فيها سلطاته توضيحات بشأن أصول أفيد بأنها مملوكة للسلطات العراقية، وبالتالي يجب تحويلها إلى صندوق التنمية للعراق وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأجرى رئيس اللجنة مشاورات مكثفة لتحديد إلى أي مدى تقع المسائل التي عرضت على اللجنة بطلب من العراق في إطار ولاية اللجنة. ووافقت اللجنة على القيام بدور تيسيري ووجهت رسالتين في خريف عام ٢٠٠٧ إلى دولتين تطلب منهما معلومات عن حالة الأصول المعنية.
- ٧ - وصدر موقف الرئيس بصفته الشخصية بشأن أعمال اللجنة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5806).
- ٨ - والقائمة المتاحة بتجميد الأصول متاحة على موقع اللجنة على الإنترنت: <http://www.un.org/sc/committees/1518/index.shtml>